اقتراح قانون

يرمي الى

تخصيص مبالغ لمتقاعدي الاجهزة الامنية والعسكرية من رتبة مؤهل

من اعتمادات موازنة العام ٢٠٢٤

المادة الأولى :

تخصص لمتقاعدي مؤسسة الجيش من رتبة مؤهل المبالغ التالية وذلك من أصل الاعتمادات الملحوظة لهذه المؤسسة في موازنة العام ٢٠٢٤،

والمخصصة للمحروقات :

من التنسيب :

الجزء : ١ الجزء الأول

الباب : ١٠ وزارة الدفاع الوطني

الفصل : ٢ الجيش

الوظيفة : ٢١٠ الدفاع العسكري

البند : ١١ مواد استهلاكية

الفقرة : ٣ نفقات تشغيل وسائل النقل

النبذة : ١ محروقات سائلة

المبلغ المخصص : ٧٩١,٦٨٣,٢٠٠,٠٠٠ ل.ل

(فقط سبعماية وواحد وتسعون ملياراً وستماية وثلاثة وثمانين مليوناً ومائتي الف ليرة لبنانية لا غير).

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

الاسباب الاموجبة

لما كان تخصيص الاجهزة الأمنية والعسكرية باعتمادات للمحروقات في موازنة العام ٢٠٢٤ قد أخذ في الاعتبار ما يعود منها لمتقاعدي هذه الأجهزة من رتبة مؤهل، وذلك عملاً بقرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٠١٦/٢٣٤ - ٢٠١٧ تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٥ الذي ثبت حق هؤلاء بالحصول على عدد من صفائح البنزين شهرياً، فتمت زيادة اعتمادات المحروقات بما يحقق هذه الغاية.

ولما كان من الطبيعي أن يقوم القيمون على هذه الأجهزة بتنفيذ قرار مجلس شورى الدولة المشار اليه،

ولما كان حق هؤلاء المتقاعدين ثابت بتقادم حصولهم عليه اثناء الخدمة، وباستمرارية حصولهم عليه لمدة من الزمن بعد احالتهم على التقاعد، وثابت بموجب قرار مجلس شورى الدولة الملزم للادارة عملاً باحكام المدة ٩٣ من نظام مجلس شورى الدولة الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٠٤٣٤ الصادر بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٧٥ وتعديلاته، بنصها على ما يلي :

"أحكام مجلس شورى الدولة ملزم للادارة. وعلى السلطات الادارية ان تتقيد بالحالات القانونية كما وصفتها هذه الاحكام. على الشخص المعنوي من القانون العام أن ينفذ في مهلة معقولة الاحكام المبرمة الصادرة عن مجلس شورى الدولة تحت طائلة المسؤولية واذا تأخر عن التنفيذ من دون سبب، يمكن بناءً على طاب المتضرر الحكم بإلزامه بدفع غرامة اكراهية يقدرها مجلس شورى الدولة تبقى سارية لغاية تنفيذ الحكم.

كل موظف يستعمل سلطته او نفوذه مباشرة او غير مباشرة ليعيق أو يؤخر تنفيذ القرار القضائي المذكور في الفقرة السابقة يغرَم أمام ديوان المحاسبة بما لا يقل عن راتب ثلاثة أشهر ولا يزيد عن راتب ستة أشهر".

ولما كان متقاعدي قوى الأمن الداخلي والأمن العام من رتبة مؤهل قد حصلوا على هذه المخصصات من اعتمادات المحروقات في موازنة ٢٠٢٤ بإستثناء متقاعدي مؤسسة الجيش من رتبة مؤهل.

ومن أجل إيصال متقاعدي المؤسسة العسكرية من رتبة مؤهل الى حقوقهم المشروعة جرى وضع اقتراح القانون المعجل المكرر المرفق أملين إقراره.